مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (7) 2019
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (7) 2019

الاحتمالات المستقبلية للعلاقات الصينية–الأمريكية

ديما عبد الحميد صبح(*)

(تاريخ الإيداع 20 / 6 / 2019. قُبِل للنشر في 5 / 11 / 2019)

□ ملخّص □

تعددت القراءات والتحليلات لمحتوى العلاقات الصينية– الأمريكية وطبيعتها، خاصة مع الصعود البارز للصين وتعاظم قوتها الاقتصادية، وبالتالي توسع مطامحها الإستراتيجية في ظل إصرار الولايات المتحدة على الحفاظ على مكانتها كأعظم قوة عالمية في القرن الحادي والعشرين، لا سيما أنه يوجد نموذجان مختلفان، (لكل منهما قيمته وفلسفته) وهما: النموذج الرأسمالي القائم على الفردية الذي تعتمده الولايات المتحدة الامريكية ، ونموذج اقتصاد السوق الاشتراكي الذي يستند إلى فكرة التوافق الاجتماعي ومفهوم الجماعة الذي تعتمده الصين.

وهدفت الدراسة الحالية إلى محاولة بناء صورة أكثر شمولاً للعلاقات الصينية – الأمريكية؛ ذلك أن أغلب الدراسات والبحوث السابقة ركزت على الجانب التنافسي في بعده الإستراتيجي بين القوتين المذكورتين، في حين أن دراسة العلاقات الصينية الامريكية تستلزم التعرض للعلاقات البينية في شقيها التنافسي والتعاوني معاً.

كما توصلت هذه الدراسة إلى مجموعة نتائج أهمها أن الصين تحتل مركز الصدارة في أجندة الاهتمامات الأمريكية، وصلت إلى حد وضع الصين في وضع الدولة الأولى بالرعاية.

(*) الباحثة حاصلة على:
إجازة في العلوم السياسية- جامعة دمشق.
ماجستير في العلاقات الدولية- جامعة دمشق.
شهادة دراسات عليا في الإدارة العامة- المعهد الوطني للإدارة العامة- الإينا.

مجلة جامعة طرطوس للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (3) العدد (7) 2019
Tartous University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (3) No. (7) 2019

Future Prospects of The relations of China -The US

Dimah Sobh(*)

(Received 20 / 6 /2019. Accepted 5 / 11 /2019)

□ ABSTRACT □

there are many readings and analyzes about the Sino- American relations, especially with the remarkable rise of china and its economic strength, thus expanding its strategic ambitions under the insistence of the United States of America to maintain its status as the world's greatest power in the 21st century, with two different models of value and philosophy, the American capitalist model based on individualism, another model based on the idea of social consensus and the concept of the community adopted by China is the model of a Socialist market economy.

The study aims to build a more comprehensive picture of the Sino-US relations.

Most studies and previous research have focused on the competitive side of the strategic dimension between the two powers. The study of Sino- US relations necessitates exposure to inter-relations in its cooperative and competitive natures.

The study also reached a set of results, the most important of which is that China is at the top of the agenda of US concerns and has reached the status of China in the most favored nation mode.

(*) * Researcher having; argued from Faculty of political science-Damascus university
Master in international relations-Damascus university
high studies in national administration – institute of national administration –INA

المقدمة:

تظهر التطورات والتحولات الدولية التي شهدها العالم بعد نهاية الحرب الباردة تغيراً في هيكل النظام الدولي، فمع تفكك الاتحاد السوفياتي إنهار النظام ثنائي القطبية، الذي تشكل في مرحلة الحرب الباردة، وظهرت ملامح تشكل نظام دولي جديد، لا يزال يجتاز مرحلة الانتقال والتكوين، من أبرز ملامحه ظهور الولايات المتحدة الأمريكية كقوة وحيدة مهيمنة، تسعى لحماية النظامين السياسي والاقتصادي العالميين القائمين، من أجل السيطرة والتفوق، وتكريس الأحادية القطبية، وبالمقابل سُجِّل صعود قوى دولية جديدة، أبرزها الصين التي تشهد تعزيزاً لقوتها الشاملة، وتسعى لإقامة التعددية القطبية العالمية في إطار نظامين عالميين جديدين وعادلين ومعقولين على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

من هذه المنطلقات، تحولت العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فإذا كانت العلاقات الصينية – الأمريكية خلال حقبتي الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين شهدت المواقف المعادية ، وخلال السبعينيات والثمانينيات عرفت التنسيق والتعاون العالميين والإستراتيجيين، فإن تلك العلاقات في عالم ما بعد الحرب الباردة، مثلها مثل العلاقات الدولية، تجتاز مرحلة الانتقال. إذ تتميز بالغموض وعدم الاستقرار، بحيث تواجه الصين والولايات المتحدة الأمريكية خيارين إستراتيجيين هما التعاون والمنافسة أي المواجهة. فنهاية الحرب الباردة جعلت هدف وأساس العلاقة المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية يتحولان إلى الطرف الآخر في إطار العلاقة الثنائية بدلاً من توجيهها نحو أطرف أخرى، كما تحول اهتمام الدولتين من مراقبة التشكيل والوضع الإستراتيجيين الدوليين إلى الاهتمام بالمسائل الثنائية، وتغير العلاقات الصينية – الأمريكية من الحرص على العلاقات الثلاثية ذات الصلة بشؤون الوضع الإستراتيجي الدولي إلى التركيز على العلاقات الثنائية.

أهمية الدراسة:

من خلال تقديم الموضوع، أعتقد أنه يتميز بأهمية علمية وأكاديمية، لعدة أسباب، منها:

1- توضيح صورة عامة عن طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية، فلقد صار لعناصر قوة الولايات المتحدة الأمريكية والصين، وما ينطوي عليه سلوك الأولى من سعي للحفاظ على عصر سيادتها، والتأسيس له، وما انطوى عليه سلوك الأخيرة من سعي للوصول إلى مرتبة الصين الكبرى، تأثير لا يمكن إنكاره في إعادة تشكيل النظام الدولي لفترة ما بعد الحرب الباردة.

2- الوقوف على الرؤى المختلفة التي تهيمن على إدراك الصين والولايات المتحدة الأمريكية، من حيث درجة التقائها أو ابتعادها عن مصالح كل طرف في مجالات تفاعلها المختلفة، وكيفية انعكاسها على احتمالات علاقاتهما التي قد تستقر عليه.

3- تعد دراسة العلاقات الصينية- الأمريكية، بالنسبة إلى دول عالم الجنوب مهمة، وذلك لما تنطوي عليه هذه العلاقات من تأثير متزايد في التفاعلات الدولية، ويتيح مثل هذا الاهتمام بناء التصورات والسياسات لكيفية احتواء السلبيات والتي قد تبرز بالتقاء للمواقف الصينية- الأمريكية، تجاه قضايا هذه الدول، وتوظيف الإيجابيات التي يفرزها الخلاف بين الطرفين حيال قضاياها.

إشكالية الدراسة:

تكمن إشكالية الدراسة في أن العلاقات الصينية– الأمريكية لم يقتصر تأثيرها على هاتين الدولتين بل تعدى تأثيرها إلى دول آسيا وإلى مجمل التفاعلات الدولية. ولأهمية هذه العلاقة، ستبين هذه الدراسة اتجاهين في مستقبلها والكيفية التي يمكن من خلالها دراسة مستقبل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في جانبيها التعاوني والتنافسي.

تساؤلات الدراسة:

1– كيف يمكن قراءة مستقبل العلاقات الصينية الأمريكية انطلاقاً مما هو قائم؟

2– ما هي الدوافع الكامنة وراء بروز التنافس بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية(عسكرية_سياسية_ اقتصادية) ؟

3– ما هي الدوافع إلى بناء علاقات من التعاون بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية؟

أهداف الدراسة:

– يكمن الهدف الرئيس لهذه الدراسة في محاولة بناء صورة أكثر شمولية للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، ذلك أن أغلب الدراسات والبحوث السابقة ركزت على الجانب التنافسي في بعده الإستراتيجي بين القوتين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في حين يفضل أن تعتمد العلاقات الصينية – الأمريكية على التعرض للعلاقات البينية في شقيها التنافسي والتعاوني معاً.

–الوقوف على الاحتمالات المستقبلية التي يمكن أن تكون نتاجاً لتطور العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

فرضيات الدراسة:

1– استمرار صعود الصين كقوة عظمى تزاحم مكانة الولايات المتحدة الأمريكية سيؤدي الى تعميق الخلافات بين القوتين.

2–مستقبل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، يحكمها السلوك الإستراتيجي بين القوتين، أي سياسات الدولتين تجاه بعضهما.

3–طبيعة النظام الدولي هو الذي سيحدد طبيعة العلاقات الصينية – الأمريكية مستقبلاً.

منهجية الدراسة:

نظراً لطبيعة الموضوع والجوانب التي يشملها، فإن الموضوعية العلمية تقتضي منا الأخذ بالتكامل المنهجي، فقد تم توظيف ثلاثة مناهج، هي:

– **المنهج المقارن:** من خلال المقارنة بين السلوك الإستراتيجي لكل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، والسياسات المتبعة في علاقاتهما تجاه بعضهما، بالإضافة إلى المقارنة بين الطرفين على ضوء مجموعة من المؤشرات الاقتصادية والعسكرية.

– **المنهج الوصفي:** فهو المنهج الذي لا تستغني عنه الدراسات الإنسانية لصعوبة إخضاعها للتجريب كما هو الحال في البحوث الطبيعية، فقد غلب على هذه الدراسة منهج الوصف للعلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

– **تحليل المضمون:** فقد تم توظيفها لتحليل مضمون الإستراتيجيات والسياسات الصينية والأمريكية في إطار العلاقات الثنائية، ولتحليل بعض الاتفاقيات والبيانات والوقائع والأحداث بشأن العلاقات الترابطية بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية.

حدود البحث:

– الحدود الزمانية: تمتد الحدود الزمانية لدراسة العلاقات الصينية– الأمريكية منذ انتهاء الحرب الباردة وحتى عام 2010.

– الحدود المكانية: يمتد النطاق الجغرافي لهذه الدراسة ليشمل الصين و الولايات المتحدة الأمريكية.

تعريف بعض أهم المصطلحات المستخدمة:

1– التعاون: هناك العديد من التعريفات الخاصة بالتعاون، لكنها تختلف باختلاف توجهات الباحثين ومواقعهم، إذ قد يعني التعاون الارتباط والتنسيق في الميادين الاقتصادية، وقد يشمل مفهوماً أوسع كأن يتضمن التعاون في مجالات متعددة كالاقتصاد والسياسة والأمن، وعموما يمكن القول إن التعاون هو روابط بين دولتين أو أكثر وفق شرائط معينة لبلوغ أهداف محددة وليست بالضرورة مشتركة، والمؤكد أن التعاون لا يؤدي حتماً إلى بناء نوع من الوحدة المؤسساتية، ومن هنا فهو يختلف عن باقي المفاهيم الأخرى كالشراكة والتكامل.

2– التنافس: هناك العديد من التعريفات التي قدمها الباحثون بشأن التنافس الدولي أو التنافس في العلاقات الدولية، ويمكن القول إن التنافس الدولي يقصد به الاختلالات الموجودة في المجتمع الدولي وهي اختلالات تتضخم وتأخذ صورة الصراع إذا لم تتم معالجتها، فالدول تسعى إلى تعظيم مكاسبها وفقاً لمفهوم المصلحة الوطنية، بشكل قد يتناقض ومصالح دول أخرى، مما يولد حالة من التنافس وقد يشمل التنافس مجالاً محدداً وقد يتسع ليشمل مجالات عديدة كالتنافس الاقتصادي و السياسي والحضاري.

الدراسات السابقة:

1– دراسة " عقود على معجزة بكين .. ما الذي ينتظر الولايات المتحدة من التنين الصيني؟" ل أحمد فوزي سالم تناول بها العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، برصد أهم مراحل الانفتاح الصيني، ونشأة العلاقات الثنائية وتطورها، كما تناول الصراع القائم بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية ومن يستطيع المنافسة للنهاية؛ حيث أوضح الباحث إمكانية مضي الصين بثقة كبيرة لوضع أمريكا في مأزق حقيقي للقبول بسياسة الأمر الواقع، والتسليم باقتسام النفوذ في أقرب وقت مع الصين وروسيا وباقي القوى الإقليمية كالهند والبرازيل رغم استمرار أمريكا في سيناريو التضارب الاقتصادي وفرض مزيد من العقوبات والعرقلة المتعمدة لاكتساب مزيد من الوقت.

2–دراسة " أثر العلاقات الصينية– الامريكية على النظام الدولي منذ 2001"، إعداد الباحثة ايمان عبد الله ابراهيم ، حيث أوضحت كيف أن البنيان الدولي يؤثر على السياسات الخارجية للدول الكبرى والصغرى وبدرجات متفاوتة، إضافة إلى إلقاء الضوء على دراسة الصين (كواحدة من القوى الصاعدة)، وباعتبارها المرشحة في الفترة القادمة لمنافسة الولايات المتحدة الأمريكية مهددة مكانتها كقطب أوحد في العالم.

3- What the relationship between China and the United States, As of 2019, the " United States has the World's largest economy and China has the second largest, although China has a large GDP when measured by ppp. Relation between the two countries have generally been stable with some periods of open conflict, most notably during the Korean War and the Vietnam War. Currently, China and the United States have mutual political,

economic, and security interests, including but not limited to the proliferation of nuclear weapons, although there are unresolved concerns relating to the role of democracy in government in Chia and human rights in both respective countries. China is the largest foreign of the U.S.

أولاً: سيناريو استمرار التنافس والتوتر في العلاقات الصينية– الأمريكية

يعدّ هذا السيناريو من أكثر السيناريوهات المطروحة المتضمن ربط احتمال استمرار التنافس والتوتر في العلاقات الأمريكية – الصينية بمدى استمرار النهوض الصيني في السنوات القادمة، وما يمثله من خطر على الولايات المتحدة الأمريكية، بالإضافة إلى درجة التقدم الذي ستحققه على صعيد قدراتها العسكرية، وآثار صعودها على التوازنات الدولية القائمة، وقدرتها على القيام بدور ريادي على المستوى الدولي.

وهناك عدة عوامل موضوعية تقف وراء ترجيح هذا السيناريو على باقي السيناريوهات يذكر أبرزها[1]:

1–تراجع الفجوة العسكرية والنووية بين الصين والقوى العسكرية التقليدية، نتيجة للتخفيض الذي شهدته الترسانتان النوويتان الأمريكية والروسية وفقاً لمعاهدتي سالت الأولى والثانية، وكذلك التحديث المستمر للترسانة النووية الصينية ورفضها إجراء تخفيضات عليها.

2–سياسة التحالفات الأمريكية والتحالفات الصينية والتناقض في المبادئ وأدوات إدارة العلاقات والصراعات الدولية، وبالتالي التناقض في المصالح بين الطرفين تمنع تنازل أي طرف عن أهدافه لتعميق نقاط التنافس والتوتر في علاقاتهما.

1–1: استمرار الصعود الصيني

كتب الباحث الفرنسي "الآن بيرفيت" عندما تنهض الصين يهتز العالم، أي تنبأ بأن الجنس الأصفر سوف ينهض ليغير العالم، وذلك لأنه على امتداد سنوات الحرب الباردة وصراع القطبين بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، كانت بكين في شبه عزلة دولية ماضية في بناء نفسها عن طريق تحقيق الاكتفاء الذاتي، فحتى أوائل الثمانينات ظلت الصين مجرد اقتصاد زراعي مكثف ذاتياً، في حين تقوم الصين حالياً بالدور الذي كانت تقوم به بريطانيا في القرن التاسع عشر، وهو القيام بدور مصنع العالم، لذا أكد العديد من المحللين على أنه إذا استمر الاقتصاد الصيني بالنمو خلال العقدين القادمين، فمن المرجح أن تتفوق الصين على الساحة الآسيوية والعالمية لأنها قد تمتلك الإمكانية لأن تصبح أغنى من الولايات المتحدة على المدى البعيد. كما أن صعود الصين ومسيرتها التطورية لا تمثل أي خطر متصور على الاستقرار العالمي، ففي المنظور الواقعي فإن الصين تعد من النماذج الحديثة لتوجه القوى الصاعدة من أجل تغيير توازن القوى العالمية ليتخذ منحى آخر، فإن مفتاح التوجه المستقبلي للصين في علاقتها مع الولايات المتحدة يتوقف على ما إذا كان سلوكها سيتغير بفعل اندماجها في الأسواق العالمية والانتصار للمبادئ الديمقراطية، أو قد تتشكل العلاقات بين الصين والولايات المتحدة وبقية العالم بفعل تأثير عوامل الثقافة والانتماء للحضارة الكونفوشيوسية[1].

وبذلك فقد أصبحت المسألة الرئيسة في قراءة استمرار النهوض الصيني هي المتعلقة بكيفية تقدير اتجاه سير الصين في النصف الأول من القرن الواحد والعشرين والتأثير الذي يحدثه تعاظم قوة الصين في العالم. حيث يشكك الباحثون بأن استمرار النهوض الصيني سيكون بطريقة سليمة ودون أن يسبب العداء والمواجهة مع واشنطن، ويعدّ

---

[1] أمين الشلبي، "هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟" ، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد 165 ، تموز 2006)، ص28.

[1] هدى ميتيكس،" الصعود الصيني ... التجليات و المحاذير "، مجلة السياسة الدولية، (العدد 167 ، تموز، 2007 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام)، ص 74.

"ريتشارد بورستان" و "روس مونرو" أول من تبنا هذه الفكرة من الدراسات المستقبلية التي تؤمن باستمرار التنافس بين الولايات المتحدة والصين، ولا سيما أن الصين ستكون هي الخطر الذي سيخلف خطر الاتحاد السوفياتي.

وعلى أساس ادراك القيادة الصينية لجميع المسائل التي تواجهها في عملية تطويرها الذاتي، فهي لا تسعى إلى أن تصبح دولة عسكرية كبرى تهيمن على العالم بل تهدف إلى بناء دولة تمتلك سوق كبرى، إلى جانب تحمل مسؤوليتها في لعب دور بناء في المجتمع الدولي[2]. وعلى هذا تعمل الصين لضمان قبولها كقوة عظمى على الساحة الدولية على مصطلح "القوة الناعمة" – الذي استخدمه لأول مرة جوزيف ناي في جامعة هارفارد 1990– .

إن واقع الاقتصاد الصيني الداخلي وآفاق مستقبله تظهر جوانب التطور الكبير في هذا الاقتصاد خلال السنوات الأخيرة، حيث أصبحت الصين ثاني أقوى اقتصاد في العالم وثاني أقوى دولة تجارية؛ حيث بلغ معدل النمو الاقتصادي 10 % للناتج المحلي الاجمالي خلال العقود الثلاثة الماضية وارتفع حجم إسهامه في التجارة الدولية عام 2011 بنسبة 12 % ، كما بلغ احتياطي النقد الأجنبي في الصين 303,05 تريليون دولار. وهذا التحول في تمركز مصادر الثروة المالية والاقتصادية في الصين يثير مخاوف النخبة الأمريكية الحاكمة من أن تشكل كتلة تجارية تقوض المصالح الأمريكية[3].

لذلك يعتقد بعض المحللين الإستراتيجيين أن استمرار التطور الصيني بالوتيرة نفسها في السنوات العشر القادمة قد تؤدي إلى نزاعات خاصة، منها النزاعات الاقتصادية التي قد تنشأ بين الصين والولايات المتحدة والتي قد تتركز حول مصادر الطاقة، وهنا تعدّ منطقة الشرق الأوسط هي مسرح للتنافس، لاسيما وأن التقديرات الحديثة تؤكد على أن احتياجات الصين للطاقة سوف تتضاعف على مدى الخمس عشرة سنة القادمة، الأمر الذي يفرض تزايد الطلب على النفط عن العرض المحلي. وقد يثير هذا الوضع مجموعة احتمالات تفرضها الظروف، إذ يحتمل أن تلجأ الصين إلى إعادة تشكيل مجموعة من العلاقات مع الدول المنتجة للنفط في الشرق الأوسط.

أما على جانب سيناريو المواجهة بين الصين والولايات المتحدة في إطار ما يطلق عليه باسم "الحرب الباردة الثانية"، يبقى احتماله بعيداً وذلك بحكم أن الدولتين نوويتان، إضافة إلى كون الصين تعد نفسها لتكون قوة عظمى، وهي حتى الآن لم تعلن عن ذلك على أرض الواقع فهي تطبق سياسة الانغلاق السياسي العالمي، وتطور نفسها في جميع المجالات إلى أن تصل إلى حد معين تكون قد اكتملت فيها مؤشرات نموها، فما يهم الصين ليس هو التصادم العسكري مع الولايات المتحدة، وإنما تقوية اقتصادها. بذلك فإن الصين تتجنب خوض حروب جديدة حتى وإن كانت من أجل إخضاع إقليم تايوان، وخاصة مع توقعها أن ذلك سيجرها إلى مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة بشكل مباشر أو غير مباشر. وبالتالي فإن الصين تسلك سياسة معتدلة حفاظاً على مصالحها الاقتصادية وتعلم أن استعراض قدراتها العسكرية في وجه الولايات المتحدة لن يفيدها، فهي مازالت بصدد استكمال بناء قوتها الاقتصادية والعسكرية. في الوقت الذي تدرك فيه الولايات المتحدة أن الصين بفعل التطور السريع الذي تشهده هي المرشحة لتكون العدو القوي الأول في المستقبل القريب أو المتوسط، وربما يكون فيه إمكانية فعلية لنشوب صدام حضاري بين الصين والولايات المتحدة[1].

1-2: توسيع التحالفات في القارة الآسيوية

---

[2] سامي ريحان، العالم في مطلع القرن الواحد و العشرين، (ط 1، لبنان: دار العلم للملايين، 1998)، ص 280-281.

[3] مغاوري شلبي ،" الصين و التجارة الدولية... من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 173 ، حزيران 2008) - القاهرة ، مؤسسة الأهرام)، ص 86-87.

[1] جمال علي زهران،" الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"، مجلة السياسة الدولية، (القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد) . 153 ، حزيران 2003)، ص. 24-25.

تعمل الصين خلال سعيها لتحقيق هدف الوصول إلى قمة الهرم الدولي في مواجهة أمريكا، على بناء شبكة من التحالفات والعلاقات مع الدول الآسيوية عامة والهند وروسيا بصورة خاصة، محاولة منها لدرء خلافاتها نزاعاتها الإقليمية والحدودية، وهذا الأمر يبعد النهوض الصيني عن المعنى التقليدي الملازم لنهوض قوة عظمى تتحكم بضبط طموحاتها التوسعية – والذي قد يشكل خطورة على مسيرة التطور السلمي للصين. لذلك فإن الصين تلتزم بسياسة الصداقة وحسن الجوار مع كافة الدول المجاورة حرصاً على إيجاد بيئة محيطة متناغمة وآمنة ومزدهرة تلعب فيها الصين دوراً مهماً في صيانة السلام وتدعيم التنمية.

إذاً فالصين وخلال القرن الحادي والعشرين تعتمد على حركة التحالفات التي بدأت تقيمها استعداداً لتأدية دورٍ أكثر بروزاً في آسيا. ويتمحور هذا الدور في النقاط الآتية[1]:

1- أظهرت الأزمة المالية الآسيوية لعام 1997 أهمية الصين في حفاظها على الأمن الاقتصادي الآسيوي، حيث لقيت الصين إعجاباً دولياً لافتاً. وعلى جانب آخر انطلقت الصين من المصالح المشتركة للدول الآسيوية وعملت جاهدة للحفاظ على استقرار قيمة العملة، وتقديم المساعدات للدول المعنية في حدود إمكانياتها، مما أفضى إلى ثقة الدول الآسيوية بمسعى الصين نحو التعاون.

2- في القضية النووية لشبه الجزيرة الكورية، بذلت الصين جهوداً دؤوبة للوساطة بين الأطراف المعينة حرصاً على المصالح العامة، الأمر الذي أسهم في جعل المحادثات الثلاثية والمحادثات السداسية ممكنة وجنب شبه الجزيرة الكورية مخاطر تصعيد الأزمة، لتكون الصين قد لعبت دوراً بناءً في صون السلام والاستقرار في شمال شرقي آسيا.

3- باتت التنمية في الصين عنصراً مهماً في النهضة الآسيوية؛ فوصلت نسبة إسهام الصين في النمو الاقتصادي الآسيوي إلى حوالي 44 % منذ عام 1996 ، وبلغ حجم التبادل التجاري بين الصين وآسيا 665,03 مليار دولار لعام 2004 ، أي ما يمثل 57,6 % من إجمالي التجارة الخارجية للصين، لذا فإن استغلال الفرص التنموية المتاحة في الصين وتوسيع التعاون مع الصين على أساس المنفعة المتبادلة، قد أصبح الخيار العام لدى الدول الآسيوية[2].

4- قامت الصين بتسوية القضايا الحدودية الموروثة من التاريخ بشكل كامل مع روسيا والدول المجاورة الأخرى من خلال التفاوض والتشاور.

وفي سياق حرص الصين على بناء علاقات مستقرة مع الدول الآسيوية بهدف صون وترسيخ الاستقرار الإستراتيجي في منطقة آسيا. تأتي الهند في قائمة أولويات الإستراتيجية الصينية، لاسيما أن العلاقات التعاونية الهندية – الصينية شهدت حالة من التأرجح ما بين التقارب والتنافر الكامل، رغم أن هذه العلاقات بدأت بشكل إيجابي بين البلدين في عام 1945 عندما كانت الهند أول دولة تعترف بجمهورية الصين الشعبية ولم تعترف بحكومة الصين الوطنية (تايوان). و دعمها لحق الصين في الحصول على المقعد الدائم في مجلس الأمن، وفي عام 1959 سرعان ما بدأت هذه العلاقات تدخل مرحلة التوتر الشديد بسبب المشاكل الحدودية التي تفاقمت بين البلدين، مما أدى إلى اشتعال الحرب بينهما في عام 1962 والتي انتهت لصالح الصين، لتتجه عندئذ الصين لتوطيد علاقتها مع باكستان

---

[1] أنور عبد المالك:" نحن و الصعود الآسيوي... رؤية حضارية"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 167 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام، 2007)، ص 64.

[2] مغاوري شلبي:" الصين و الاقتصاد العالمي- مقومات القوة و عوائق الاندماج" ، مجلة السياسة الدولية، (العدد 167 . حزيران . 2007 ، القاهرة. مؤسسة الأهرام) ، ص.80-81.

(المنافس الآخر للهند) واستمر هذا الوضع من 1979 إلى غاية 1998، ثم شهدت تطوراً ملموساً في العلاقة بين البلدين توجت بزيارة رئيس وزراء الهند "راجيف غاندي" إلى الصين في عام1988[1].

وفي عام 1991 كانت العلاقات أكثر تطبيعاً بعد زيارة رئيس الوزراء الصيني إلى الهند، التي تعد أول زيارة من نوعها يقوم بها مسؤول صيني رفيع المستوى للهند منذ أكثر من ثلاثة عقود، في حين شهد عام 1998 تراجعاً واضحاً للتوافق السابق عند قيام الهند بعدد من التفجيرات النووية، تراجعت معها علاقة البلدين خطوات للخلف.

وفي التقارب والتنافر بين الصين والهند، تبقى هناك عدة قضايا يتفقان عليها:

– رفض الهيمنة الأمريكية في المنطقة، باعتبار أن ذلك ليس من مصلحة أي منهما خاصة في ظل سعي البلدين إلى أن تصبح كل دولة منها قوة إقليمية.

– مكافحة الإرهاب لما يمثله من خطر على الدولتين، وهذا ما دفع البلدين إلى الاتفاق على تبادل المعلومات لكيفية التعامل معها، وإقامة اتفاقية ثنائية مشتركة لمكافحة ظاهرة الإرهاب.

– رفض فكرة تقرير المصير، فالهند ترفض إعطاء الكشميريين حق تقرير مصيرهم كما أن الصين ترفض إعطاء هذا الحق لبعض الأقاليم (خاصة التبت وتايوان).

إلى جانب العلاقة مع الهند. تتجه الصين نحو بناء علاقات الشراكة والتعاون الإستراتيجية مع روسيا والتي ازدادت ارتباطاً في السنوات الأخيرة، الأمر الذي تخشاه الولايات المتحدة الأمريكية، فإن كان بإمكانها أن تتجاهل وفق منظورها الواقعي ثقل روسيا في الساحة الدولية، لكن لا يمكن تجاهل أنها دولة نووية، وأن توثيق علاقتها مع الصين سيشكل تهديداً إستراتيجياً لها.

تجد الصين أن التحالف مع روسيا هو الورقة الرابحة التي تستخدمها في وجه الولايات المتحدة، كما أن حجر الأساس لكل من الصين وروسيا في القرن الحادي والعشرين هو عقد الاتفاقيات: كعلاقات شراكة التعاون الإستراتيجية واتفاقية حسن الجوار والصداقة بين الصين وروسيا. وبهذا أقامت كلتا الدولتين _ سابقتي الذكر_ نظرية أمن جديدة ترتكز على الثقة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتعاون، وهما تسعيان إلى إقامة نظام اقتصادي وسياسي دولي جديد أكثر عدالة وعقلانية وديمقراطية، ومن نماذج التعاون الصيني– الروسي تأتي منظمة شنغهاي كأهمها[1].

تعمقت علاقات التعاون مع روسيا بعد زيارة الرئيس الصيني "هوجينتاو"، حيث كانت أول دولة قام بزيارتها منذ توليه منصب رئيس الدولة، وقد أجرى محادثات عميقة وواسعة مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" وغيره من قادة روسيا، إضافة إلى أن رئيسَي الدولتين وقعا على البيان المشترك الصيني – الروسي ووثيقتين آخرتين صرح فيها كل من الرئيس "هوجينتاو" و"بوتين" بضرورة تعميق علاقات حسن الجوار والتعاون في مختلف المجالات، وعلاقات شراكة للتعاون بين البلدين[2].

وفي منحى تعزيز علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وروسيا، بلغت القيمة الاقتصادية والتجارية بين الدولتين في عام 1992 ب 4,63 مليار دولار أمريكي، ووصلت في عام 2002 إلى حوالي 12 مليار دولار

---

(1) هشام الصادق، "العلاقات الهندية – الصينية، قيمة الانفراج التاريخية "، (مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، حزيران 2003)، ص 244-245.

(1) عبد اله نقرش ، "استمرار سياسة احتواء روسيا والخوف من التقارب الصيني الهندي الروسي" ، مجلة المستقبل العربي ،العدد 44 ، اذار 2003)، ص12-13.

(2) وليد سليم عبد الحي ، المكانة المستقبلية للصين 1987-2010، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية ،أبو ظبي ،ط1 2000.)، ص 184-185.

أمريكي، بينما في عام 2003 وصلت إلى 15,7 مليار دولار أمريكي[3]، إضافة إلى التعاون في مجال الطاقة؛ حيث أشار الرئيس الروسي فلاديمير بوتين: إلى أن التعاون في مجال الطاقة من المجالات الأكثر أهمية في العلاقات بين البلدين، لا سيما مع توافر موارد طبيعية مهمة في منطقة سيبيريا الروسية، وبمرور الصين بمرحلة نمو اقتصادي سريع تحتاج إلى الطاقة بكميات كبيرة. وفي هذا السياق، أقر الرئيس الروسي بوتين على أن روسيا تخطط إلى زيادة تصدير النفط الخام إلى الصين. إضافة إلى أن مشكلة الحدود التي ساءت لعلاقات الدولتين قد حلت بصورة تلقائية، لاسيما بعد أن تم ترسيم 97 % من الحدود المشتركة الصينية– الروسية البالغ طولها 4300 كيلو متر.

وإلى جانب ما سبق ذكره، تحافظ الدولتان على تعميق وتكثيف الاتصالات على المستوى الرفيع وتعزيز الثقة والاحترام المتبادل بينهما، وذلك على أساس المنفعة المتبادلة في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والتنسيق والتعاون بصورة وثيقة في القضايا الدولية والإقليمية.

يمكن ارجاع أسباب التحالف " الصيني– الروسي" إلى الفائدة الجوهرية بالنسبة إلى البلدين: فبالنسبة إلى الصين، هذا التحالف سيمكنها من ضبط التوتر مع روسيا، والاستفادة من التكنولوجية العسكرية الروسية، بالإضافة إلى تحقيق التوازن الإستراتيجي ضد الوجود الأمريكي في المنطقة.

أما بالنسبة إلى روسيا فتحالفها مع الصين سيقلل من حاجاتها الاقتصادية والمالية للولايات المتحدة الأمريكية، كما سيبقي على حظوظها في استرجاع مكانتها الدولية، ولعب دور جديد في النظام الدولي، خاصةً وأن الصين أصبحت قوة اقتصادية وبشرية تحتاج روسيا لدعمها وموافقتها لتحقيق مصالحها الإستراتيجية في آسيا الوسطى. لذلك يتوقع المحللون الإقليميون أن التعاون الثنائي بين الحليفين القديمين – روسيا والصين– سيتعمق بصورة مطردة ليس فقط في منطقة آسيا الباسيفيكية وإنما في وسط آسيا أيضاً، وبذلك فإن احتمالات تجدد محور موسكو– بكين يغذي المخاوف الأمريكية من تحديات سيواجهها الأمن القومي الأمريكي والمصالح الاقتصادية الأمريكية[1].

وبالاعتماد على ما ذكر، حول الصدام في العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المستقبل، يجد الباحث أن ذلك لكون الولايات المتحدة تتعامل مع متغير تنامي قوة الصين واستمرار تطورها لتكون القوة الجديدة العظمى في إطار دبلوماسيتها الجديدة في كسب الدول النووية إلى صفها، وذلك عبر التحالفات التي بدأت تقيمها مع دول آسيا وخاصة الهند وروسيا .

إلا أن هذا السيناريو تعترضه العديد من العقبات، فالعلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في المستقبل المنظور تحكمها احتمالات الصدام والمواجهة، وذلك لأن الولايات المتحدة تتعامل مع متغير تنامي قوة الصين واستمرار تطورها لتكون القوة الجديدة العظمى في إطار دبلوماسيتها، في كسب الدول النووية إلى صفها عبر حركة التحالفات التي بدأت تقيمها مع دول آسيا، وخاصة الهند وروسيا، وبالتالي يجد قارئ المستقبل إمكانية حدوث نزاع (اقتصادي أكثر من احتمال أن يكون عسكرياً) بين الصين وحلفائها ضد الولايات المتحدة وحلفائها هي الأخرى.

إلا أن هذا السيناريو لمستقبل العلاقة بين المتحدة الأمريكية والصين في إطار الصراع، لا ينفي إمكانية تحقيق الاستقرار في العلاقات بين البلدين في حال التوصل إلى تطوير شراكة إستراتيجية انطلاقاً من فكرة الاحتياج الإستراتيجي، الذي تدرك فيه كل من الصين والولايات المتحدة بأهمية كل طرف في الساحة الدولية[1].

---

[3] جعفر كرار أحمد، "العلاقات الصينية الروسية. شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الاول 2007) ،ص89.

[1] أمين شلبي: "الولايات المتحدة الأمريكية ... صعود أم انحدار؟"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 173 ، 2008 ، مؤسسة الأهرام، مصر، القاهرة)، ص 221.

[1] أمين شلبي، "ثلاثون عاما على العلاقات الأمريكية الصينية"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 178 ، تشرين الاول 2009 ، مؤسسة الأهرام، مصر، القاهرة)، ص 219.

ثانياً: سيناريو الاستقرار والتعاون في العلاقات الصينية– الأمريكية

يعتقد بعض محللي السياسة الخارجية والعلاقات الدولية، أن مستقبل العلاقات الصينية –الأمريكية سوف يسير نحو الاستقرار في إطار من التفاهم والتعاون أكثر منه إلى التصادم، فهم يعدّون أن مصالح الطرفين متشابكة إلى درجة تجعل من العداء أمراً مستبعداً. وتستند الآراء إلى تأكيد هذه الفكرة من خلال فرضيتين أساسيتين هما:

الفرضية الأولى : إن احتمال الاستقرار والتوافق ستفرضه المصالح الإستراتيجية للولايات المتحدة والصين، وتهيّئ من خلالها الولايات المتحدة الفرصة للتعامل مع النهوض الصيني من أجل التأثير في المسائل المتعلقة بالأمن الآسيوي والاقتصاد العالمي.

الفرضية الثانية : إن احتمال الاستقرار تفرضه المشاكل التي تعاني منها الصين والتي تعترض سبيل أوضاعها، وهذا قد يفترض تقديم الصين تنازلات إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

2-1: المصالح المشتركة الصينية– الأمريكية

إن احتمال الوصول إلى الاستقرار والتفاهم في العلاقات الصينية الأمريكية، تجد تأييدها من خلال أصحاب الاتجاه الليبرالي الذي يدعو إلى ضرورة تبني سياسات تعاونية تجاه الصين، وتشجيعها إلى مزيد من الاندماج البناء في النظام الدولي ومؤسسات التعاون الدولية. ويستند هؤلاء إلى قراءة العقيدة العسكرية التي تعدّ بطبيعتها عقيدة دفاعية غير توسعية، فهي لم تخرج عن هذه السياسة إلا عندما اضطرت إليها اضطراراً، وحتى في حالة تحول الصين إلى قوة نووية كان ذلك بدافع الردع أو الدفاع، وليس الهجوم وتحقيق الهيمنة والتوسع الخارجي.

وإن تحقق التفوق الصيني في ظل علاقة صينية – أمريكية إيجابية، فمن المرجح أن تكون الصين قوة معتدلة، الأمر الذي أثبته التوزيع العالمي للقوة. حيث إن سعي الدولتين من أجل السيادة أنتج الحرب لأن الدولة المسيطرة قامت بتحدي القوة الصاعدة، وهذا ما يجب على الولايات المتحدة تجنبه. وبالنظر إلى المستقبل، فعلى الولايات المتحدة والصين أن تقيما مصالحهما ضمن سياق النظام العالمي وتسهيل عملية بناء الثقة بغية الوصول إلى الاستقرار في علاقات الدولتين[1].

يضع الإستراتيجيون الفرص المتاحة لتشكيل علاقات التفاهم بين الولايات المتحدة والصين الشعبية، بدءاً من تحقيق المصالح المشتركة، وضرورة معالجة القضايا المتعلقة حول أمور عدة كالآتي[2]:

1- ينبغي للولايات المتحدة أن تعمل على الاعتراف بأن القيم في الحقيقة نسبية، ولا بد من التوقف عن التبشير بالقيم الأمريكية الليبرالية بشأن حقوق الإنسان.

2-يجب أن ينظر مخططو السياسة الأمريكية إلى أبعد من الحكم الشيوعي ويحاولون إقامة رابطة مع الشعب الصيني، تقوم على الاحترام المتبادل والتعاون.

3- إنشاء شراكة أمنية مع الصين، تتحمل من خلالها الصين مسؤوليات جديدة مثل منع الانتشار النووي لضمان الأمن العالمي.

4- تثبيت مسألة تايوان بصيغة تسمح لتايوان بالمشاركة في الأنظمة الدولية لمنع الانتشار النووي.

5- ينبغي على الصين أن تكون أكثر شفافية فيما يخص اهتماماتها الأمنية والدفاعية.

---

[1] مغاوري شلبي ، "الولايات المتحدة و الصين- قطبية ثنائية جديدة"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 179 ، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2010)، ص 83-86.

[2] خضر عباس عطوان، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، (ط 1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1 2004)، ص128.

6- الحرص على تنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين لأن ذلك سيمهد الطريق لإيجاد علاقات أكثر استقراراً بين البلدين.

إضافة إلى ما سبق ذكره، يشترط لكي يحقق الخطاب الإستراتيجي الصيني – الأمريكي مناقشات متقدمة وناجحة، أن تكون مستديمة وجادة وتعكس رغبة واضحة من الطرفين لتحقيق الاتفاق، تحقق من خلاله كل من الولايات المتحدة والصين أهدافها، ويخففان من حدة التناقض في المصالح الإستراتيجية والمرتبطة بالمصالح القومية. ومع تغير الأوضاع الدولية وتعزز قوة الصين الجديدة بدأت الولايات بتعديل سياستها تجاه الصين، وظهر اتجاه في العلاقات الصينية – الأمريكية يقوم على تعزيز التعاون مع الصين وضمان استقرار العلاقات بين البلدين، والتزام الولايات المتحدة بمعارضة استقلال تايوان. وفي الجهة الأخرى أعلنت الصين بدورها أن التنمية المستدامة والمستقرة في العلاقات الاقتصادية بين الصين والولايات المتحدة تخدم المصالح الأساسية والطويلة الأمد للبلدين[1]. وعليه فإن خدمة المصالح المشتركة بين الولايات المتحدة والصين ستدفع إلى الاستقرار والمشاركة الفعالة في حل الخلافات بينهما.

وبهذا تبرز متغيرات المصالح الإستراتيجية لكلا الجانبين، كمبرر أكبر لاستمرار العلاقة وتوسيعها، لاسيما مع بروز الصين كشريك للأمن بالنسبة إلى الولايات المتحدة حلاً أفضل لها من أن تكون خصماً في القرن الحادي والعشرين، إضافة إلى أنه من مصلحة البلدين تعزيز التعاون الإقليمي والاستقرار العالمي، وإن حدوث حرب بين القوى العظمى التي تحدث بعيداً عن أرضها- ستدمر تدميراً كبيراً اقتصاد البلدين.

2-2: العقبات التي تعترض بروز الصين كقوة عظمى

تمكنت الصين عبر منهج تنموي فريد من أن تحقق انجازات واسعة النطاق في ظل نظام جمع بين العديد من الاستثمارات الخارجية والمساعدات التكنولوجية، من تحقيق أعلى معدلات في النمو الاقتصادي[2]. وقد قادت هذه الإنجازات الاقتصادية إلى تغيرات مماثلة على الصعيد الاجتماعي مع تنامي تنظيمات المجتمع المدني. وبرغم ذلك، ومع تمتع الصين بمقومات تؤهلها لشغل مكانة دولية بارزة، إلا أنها تفتقر إلى بعض المقومات التي تجعلها ترتقي لمصاف القوى الدولية الرائدة، وذلك نتيجة لجملة من المشاكل على المستوى الاقتصادي والسياسي والعسكري.

2-2-1: على المستوى الاقتصادي

تتوقع بعض آراء الاقتصاديين هبوطاً في الاقتصاد الصيني كونه يعاني من ازدياد في التفاوت بين معدل النمو الاقتصادي ومعدل دخل الفرد، في المناطق التي تقع على الساحل الشرقي للصين مقارنة مع المناطق الداخلية، حيث إن نسبة الأجور من الدخل القومي الصيني انخفضت من 16 % عام 1989 إلى 12 % عام2003 رغم أن الاقتصاد تضاعف مرتين خلال هذه الفترة[3].

ويشير الاقتصاديون على جوانب الضعف في الاقتصاد الصيني، بالمقارنة مع الاقتصاد الداخلي الأمريكي _فعلى سبيل المثال_ لا تزال الصين رغم الطفرات في نموها الاقتصادي (كالعديد من الدول الفقيرة) لا يزيد متوسط الدخل عن ربع متوسط الدخل في الولايات المتحدة، ولا يتعدى الحد الأدنى للأجور ثلث نظيره الأمريكي، رغم حرص الصين على الحصول على التكنولوجيا الحديثة لدعم وتطوير قطاع الصناعة، فإنهالا تنفق إلا 10% من إنفاق الولايات المتحدة على البحوث والتنمية[1]. ويضاف إلى هذه الجوانب العامل الإداري، حيث إن الصين في حاجة ماسة

---

(1) robert , a, kapp , the united-states and china a post septembre prespective, the china busnisess, .review(novembre-decembre)2001, P8

(2) أبو بكر الدسوقي، "الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 183 ، مؤسسة الاهرام، القاهرة، حزيران 2008)، ص 151.

(3) محمد سعد ابو عامود " مقومات الصعود الصيني ، (مجلة الصين اليوم، العدد 35 تموز2004)، ص40-41.

(1) محمد نعمان جلال:" تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد و الدلالات"، مجلة السياسة الدولية، (العدد 153 ، 2003)، ص 26.

إلى إعادة هيكلة النظام المصرفي وتحسين أوجه الإنفاق وتضييق الهوة في مستويات الدخل بين المناطق الريفية والمدن، إلى جانب توسع الصين في الاستثمار والتصدير. وبرغم أن التصدير هو ما ساعد في نمو الاقتصاد الصيني، إلا أن حدود الطلب للسوق العالمية على الصادرات الصينية فرض قيوداً على قدرة العمالة الرخيصة على جذب الاستثمارات، مما أدى معه إلى هبوط الطلب الأمريكي على المنتجات الصينية، وبالتالي أدى بدوره إلى تباطؤ النمو الاقتصادي وهذا ما قد يجر معه الوضع إلى تزايد البطالة.

2-2-2: على المستوى السياسي

تبرز مشكلة الإصلاح السياسي الذي لم تقطع فيها الصين شوطاً كبيراً، بما يؤهل نظامها السياسي بالتحول إلى مستوى قريب من الدول الآسيوية ، كما أن سياسة الحزب الواحد –الحزب الشيوعي الصيني– أصبحت تقود إلى توتر العلاقة بين النظام السياسي الحاكم ومختلف القوى الاجتماعية، إضافة إلى أن زيادة الضرائب والفساد الرسمي المتأصل في النظام الأوتوقراطي أدى إلى اندماج النفوذ السياسي مع المال. وبرغم تحقيق الصين وحدتها باستعادتها "هونج كونغ "عام 1997 ، وماكاوا 1999، إلا أن بكين لم تتمكن من إيجاد مناخ للاستقرار السياسي، واستمرت أجزاء من النخبة المحلية في رفض تدخل بكين المفرط في شؤون المدينة، إضافة إلى أن الصين ما زالت عاجزة عن حل المشكلة السياسية في هونج كونج . في حين تعدّ الصين أن أي تنازل يمنح لهونج كونج سيحفز النخبة على المطالبة بالحقوق الديمقراطية داخل الصين، وهذا يشكل إحدى المشكلات المتفجرة بالنسبة إلى تايوان.

2-2-3: على المستوى الاجتماعي

يشكل الضرر الاجتماعي في الصين أهم مفرزات المشكلات الاقتصادية المباشرة، والذي نجم عن فوضى السوق وتركز الثروة في أيدي الطبقات الاجتماعية الغنية، قادت تلك الفجوة بين الأغنياء والفقراء إلى حرمان وتدهور أوضاع مئات الملايين من الصينيين، لتتدهور بالنتيجة المكاسب الاجتماعية الضخمة التي حققتها ثورة 1949 إلى حد كبير، وخاصة فيما يتعلق بالتعليم العام والرعاية الصحية، بالإضافة إلى تنامي السخط الاجتماعي في أوساط العمال والفلاحين. ومن جهة أخرى، لا يمكن للصين أن تخفي حقيقة وجود حوالي 140 مليون (أي ما يعادل 15 %)[1] من الأيدي العاملة الرخيصة التي تسمى "عمال الترحيل" أي ليس لهم مقر إقامة ثابت، وحقيقة أن ما يزيد عن 400 مليون شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم.

2-2-4: على المستوى العسكري

مع أن الصين عملت في المرحلة الأخيرة على زيادة قدراتها العسكرية من خلال زيادة ذخيرتها من الأسلحة، إلا أنه بقي عليها الكثير لتنجزه لتصبح قوة عسكرية تستطيع تحدي القوة العسكرية الأمريكية، فصناعة التسلح الصينية تعاني من عيوب أساسية لا تعينها على خوض سباق تسلح مع الولايات المتحدة، كما أن الصناعة العسكرية تعول كثيراً على تجربة في التعاون الصناعي–الأمني– الدفاعي مع الاتحاد السوفيتي، وليس بحوزة الصين بنية تحتية صناعية متقدمة تستطيع من خلالها الوصول لمستوى متطور من الأسلحة الجديدة[2].

وأمام هذه التحديات التي تعترض استمرار النهوض الصيني، فإن نجاح الصين يعتمد بالنتيجة على قدرتها في إدارة عملية الصعود بطريقة تسمح لها بتقليل الآثار السلبية لعناصر ضعفها، خاصة على مستوى السياسة الخارجية

(1) wayne M.morvison, china –u.s.trade issues, congressional research service, (January 7,2011) .p2

(2) محمد السيد سليم،" المشهد الإستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي و العشرين"، ، (مجلة السياسة الدولية ،العدد 167 ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، مصر، 2007) ، ص66.

للصين. لذلك من المتوقع أن تلجأ الصين إلى سياسة المهادنة وتقديم التنازلات لتتمكن من حل مشاكلها الاقتصادية بمساعدة أمريكية في مجال تقني أو بمساعدتها على بناء نظام مالي ومصرفي يؤدي إلى استقرار سياستها الاقتصادية والاجتماعية، مما يعني تراجع حدوث وفاق واستقرار في العلاقات بين الولايات المتحدة والصين، سواءً كان هذا الوفاق مبنياً على الرغبة الأمريكية في تحقيق علاقات هادئة مع الصين لتحقيق مصالحها الإستراتيجية، الاقتصادية والأمنية في منطقة آسيا. أم مبنياً على اضطرار لقبول الرضوخ للأمر الواقع لاستكمال مسيرتها، فالصين لم تكن لتتمتع بهذا التطور الاقتصادي لولا وجود عدة عوامل أساسية، تأتي على رأسها الشراكة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية التي بدأت بصورة مطردة عام 1979 وما تلاها من انضمام الصين لمنظمة التجارة العالمية عام 2001[1]. وفي المقابل هناك صناعات أمريكية كبيرة تعتمد على مدخلات أساسية مصدرها الصين.

خاتمة:

إذا نظرنا إلى العلاقات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية في العقدين الأخيرين، أي منذ نهاية الصراع الأيديولوجي بين الشرق والغرب، نجد أن العلاقات الصينية– الأمريكية في غاية التشابك والتعقيد، ولا تزال تخضع لمرحلة الانتقال والتكوين للوصول إلى مرحلة التشكل، تماماً كما هو الحال بالنسبة إلى العلاقات الدولية في إطار النسق الدولي التي لم تصل إلى مرحلة الاستقرار بعد. ويمكن أن نطلق عليها أنها أهم علاقة ثنائية بين دولتين في عالم ما بعد الحرب الباردة، سواءً بالنسبة إلى الدولتين، أ إلى المجتمع الدولي ككل، فأشكال التنافس أو التعاون بينهما يمثل نمطاً فريداً في التشكيل الدولي الحالي؛ نظراً لمكانة الصين كقوة صاعدة يمكن أن تصبح دولة عظمى مهيمنة، والولايات المتحدة كدولة عظمى مهيمنة يمكن أن تفقد هذا الترتيب لصالح الصين، ولذلك فإن طبيعة العلاقات البينية بين القوتين تتراوح بين التنافس لاعتبارات المصلحة الوطنية من منظور واقعي، وتعاون للحاجة إلى اعتماد متبادل من منظور ليبرالي، إذ قد تصل هذه العلاقات إلى درجة تؤهل وصول التوتر بين البلدين إلى حد اقتناع بعض الإستراتيجيين بإمكانية حدوث حرب باردة جديدة. وقد تصل إلى حد التعاون والانفراج والتوقع بإمكانية انتفاء أوجه الخلافات والصراع.

نتائج البحث:

1–تحتل الصين مركز الصدارة في أجندة الاهتمامات الأمريكية، وصلت إلى حد وضع الصين في وضع الدولة الأولى بالرعاية، كما تمثل العلاقات الثنائية للصين بأهم علاقة ثنائية.

2–تشكل منطقة آسيا– باسيفيك من الناحية الأمنية، جوهر المصالح الأمريكية، لذلك تسعى الصين إلى تحقيق هيمنة تبدأ بالهيمنة الاقتصادية، وتنتهي بالهيمنة العسكرية، ثم احتواء المنطقة، من أجل خروج الولايات المتحدة الأمريكية من المنطقة الآسيوية، ومنعاً من حدوث ذلك اختارت الولايات المتحدة الأمريكية خلال حقبة التسعينيات خيار التصعيد ضد الصين.

3– تمثل تايوان أهم عقبة في استمرار تطوير التعاون الصيني – الأمريكي، فهي تثير أزمات دورية بين الدولتين.

4–برز التنافس بصورة واضحة مع إدراك الولايات المتحدة للتهديد الصيني، وسعيها إلى تغيير الوضع السياسي والاقتصادي القائم في الصين، من خلال نشر الديمقراطية بمفاهيم غربية، وإثارة مسائل حقوق الإنسان، وضرورة تحرير التجارة وفتح الأسواق.

[1] حنان قنديل:" القيم و التنمية في آسيا ... حالة الصين". مجلة السياسة الدولية، (عدد 167 ايار 2007 ، القاهرة ، مؤسسة الأهرام)، ص8.

5- الخيار العسكري أو المواجهة العسكرية بين الصين والولايات المتحدة في فترة ما بعد الحرب الباردة، أمر مستبعد للغاية، لأن خياراً على هذا النحو يعني التدمير المتبادل للطرفين.

6- إن الهيمنة الأمريكية على واقع العلاقات الدولية، هي عرضة للمنافسة من قبل القوى الدولية الصاعدة، خاصة الصين، التي باتت تشكل قوة عالمية لا يمكن تجاهلها، من حيث مقوماتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

المراجع العربية:

1- ابو عامود محمد" مقومات الصعود الصيني ، (مجلة الصين اليوم، العدد 35 تموز2004).

2- أحمد جعفر، "العلاقات الصينية الروسية. شراكة اقتصادية دون مشروطية سياسية"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مؤسسة الأهرام، القاهرة، كانون الاول 2007).

3- الدسوقي ابو بكر، "الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة"، (مجلة السياسة الدولية، العدد183 ، مؤسسة الاهرام، القاهرة، حزيران 2008).

4- الصادق هشام، "العلاقات الهندية – الصينية، قيمة الانفراج التاريخية "، (مجلة السياسة الدولية، العدد153 ، مؤسسة الاهرام، القاهرة ، حزيران 2003).

5- جلال محمد:" تسليم الراية في القيادة الصينية: الأبعاد و الدلالات"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 153 ، مؤسسة الاهرام، القاهرة، 2003).

6- ريحان سامي، العالم في مطلع القرن الواحد و العشرين، (ط 1، لبنان: دار العلم للملايين، 1998).

7- زهران جمال،" الاتجاهات الحديثة في الدراسات المستقبلية في علم السياسة"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 153، مؤسسة الأهرام، القاهرة، حزيران 2003).

8- سليم محمد،" المشهد الإستراتيجي الآسيوي في أوائل القرن الحادي و العشرين"، (مجلة السياسة الدولية ،العدد 167 ، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007).

9- شلبي امين، "ثلاثون عاما على العلاقات الأمريكية الصينية"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 178، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تشرين الاول 2009).

10- شلبي امين، " هل الصعود الصيني تهديد للولايات المتحدة؟"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 165، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز 2006).

11- شلبي مغاوري ، " الولايات المتحدة و الصين- قطبية ثنائية جديدة"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 179 ، مؤسسة الأهرام، القاهرة،2010).

12- شلبي مغاوري ، " الولايات المتحدة الأمريكية.. صعود أم انحدار؟"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مؤسسة الأهرام، القاهرة، تموز 2008).

13- شلبي مغاوري ، " الصين والتجارة الدولية.. من التنافس إلى الاعتماد المتبادل"،(مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مؤسسة الأهرام، القاهرة، حزيران 2007).

14- شلبي مغاوري ، " الصين والاقتصاد العالمي- مقومات القوة وعوائق الاندماج"،(مجلة السياسة الدولية، العدد 173، مؤسسة الأهرام، القاهرة، حزيران 2008).

15- عبد الحي وليد ، المكانة المستقبلية للصين 1987-2010، (مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية ،أبو ظبي ، ط1 2000).

16- عبد المالك انور:" نحن و الصعود الآسيوي... رؤية حضارية"،(مجلة السياسة الدولية، العدد 167، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2007).

17- عطوان خضر، مستقبل العلاقات الأمريكية الصينية، (ط 1، مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، ط1 2004).

18- قنديل حنان:" القيم و التنمية في آسيا ... حالة الصين"، (مجلة السياسة الدولية، العدد 167 ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، ايار 2007).

19- ميتيكس هدى،" الصعود الصيني ... التجليات و المحاذير "، (مجلة السياسة الدولية، العدد 167 ، مؤسسة الأهرام، القاهرة ، تموز2007).

20- نقرش عبد اله ، "استمرار سياسة احتواء روسيا والخوف من التقارب الصيني الهندي الروسي" (مجلة المستقبل العربي ،العدد 44 ، اذار 2003).

المراجع الأجنبية:

1- wayne M.morvison, china –u.s.trade issues, congressional research service, (January 7,2011) .

2- robert , a, kapp , the united-states and china a post septembre perspective, the china business, review(November -December)2001.